

GOV/2021/42

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١

مجلس المحافظين

عربي
الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2021/43)

اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدمة

١- يتناول تقرير المدير العام هذا تنفيذ اتفاق الضمانات^١ والبروتوكول الإضافي^٢، المعقودين بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران). ويصف التقرير جهود الوكالة وتفاعلاتها مع إيران لتوضيح المعلومات المتعلقة بصحة إعلانات إيران واكتمالها بموجب اتفاق ضماناتها وبروتوكولها الإضافي.

باء- التطورات السابقة

٢- قدّم المدير العام ضمن تقريره السابق إلى مجلس المحافظين ملخصاً عن استنباطات الوكالة في ما يتصل بأربعة مواقع غير معلنة في إيران (المحددة بصفتها المواقع ١ و ٢ و ٣ و ٤)، وأجوبة إيران على طلبات التوضيح التي تقدمت بها الوكالة^٣. وأعاد المدير العام التأكيد على قلقه العميق بشأن عثور الوكالة على مؤشرات تدل على وجود مواد نووية في ثلاثة من المواقع المذكورة، وبأن إيران لم تقدّم بعد التوضيح اللازم بشأن وجود تلك المواد

^١ الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٤.

^٢ أقر مجلس المحافظين البروتوكول الإضافي لإيران في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ووقعت عليه إيران في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ونفذت إيران بروتوكولها الإضافي طوعاً في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وشباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بدأت إيران بشكل مؤقت تطبيق البروتوكول الإضافي وفقاً للفقرة (ب) من المادة ١٧ من البروتوكول الإضافي. واعتباراً من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١، أوقفت إيران تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي (انظر الوثيقة GOV/INF/2021/13).

^٣ الوثيقة GOV/2021/29.

النووية في تلك المواقع، وأن الموقع الحالي (المواقع الحالية) التي عُثرت فيها المواد النووية لم تكن معروفة لدى الوكالة. كما أن إيران لم تجب على أسئلة الوكالة فيما يتعلق بموقع آخر غير معلن عنه ولا أنها قدّمت توضيحات حول الموقع الحالي لليورانيوم الطبيعي الموجود في شكل قرص معدني. وأكد المدير العام من جديد على ضرورة تقديم إيران توضيحات وحل تلك المسائل دون مزيد من التأخير من خلال تقديم معلومات، ووثائق وأجوبة فيما يتعلق بأسئلة الوكالة، وصرّح أن عدم إحراز تقدم في تقديم توضيحات بشأن أسئلة الوكالة بخصوص صحة واكتمال إعلانات إيران المتعلقة بالضمانات يؤثر بشكل خطير على قدرة الوكالة على تقديم ضمان بشأن الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.^٤

٣- وكما سبقت الإفادة،^٥ فقد ذكّر المدير العام إيران بأن تنفيذ البند المعدّل ٣-١ هو التزام قانوني على إيران بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق ضماناتها، ووفقاً للمادة ٣٩ من اتفاق الضمانات الخاص بإيران، لا يمكن تعديله من جانب واحد، وأنه لا توجد آلية في اتفاق الضمانات لوقف تنفيذ الأحكام المنقح عليها في الترتيبات الفرعية. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١، أبلغت إيران الوكالة أنها أوقفت تنفيذ البند المعدّل ٣-١ من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المبرم مع إيران.^٦ وفي وقت لاحق، أبلغت إيران الوكالة أنها لا تعتزم بناء مرفق نووي جديد في المستقبل القريب، كما أبلغت الوكالة عن استعدادها للعمل مع الوكالة لإيجاد حلّ مقبول لدى الطرفين لمعالجة المسألة.^٧

جيم- التطورات الأخيرة

٤- ذكر المدير العام، في رسالة إلى إيران مؤرّخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٢١، أنه لا غنى عن مواصلة المناقشات بين إيران والوكالة من أجل التوصل إلى استنتاج تقني بشأن مسائل الضمانات فيما يتعلق بالمواقع الأربعة، وهو ما لم تكن الوكالة، حتى الآن، في وضع يمكنها من القيام به. وأشار إلى أنه من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة دون مزيد من التأخير، يتعيّن على إيران تقديم إجابات موضوعية على أسئلة الوكالة، إلى جانب المعلومات الداعمة، التي يمكن للوكالة بعد ذلك تحليلها لتحديد ما إذا كانت قد قدّمت تفسيرات ذات مصداقية. وسعى المدير العام أيضاً إلى الانتهاء من الاتفاق على موعد الاجتماع المقبل بين مسؤولين إيرانيين ومسؤولي الوكالة في طهران. ولم يتلق المدير العام أيّ ردّ من إيران.

٥- وخلال اجتماع عُقد في فيينا في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١ لمناقشة الترتيبات الخاصة بالمناقشات التقنية المستقبلية، اقترحت إيران أن تجري الوكالة أنشطة تحقّق إضافية في مرفق معلن عنه في إيران من أجل إغلاق المسألة المتعلقة بالموقع ٢. غير أنّ اقتراح إيران كان يتوقف على موافقة الوكالة على إغلاق المسألة المتعلقة بالموقع ٢ بغض النظر عن نتيجة أنشطة التحقّق الإضافية. ولم يكن للوكالة أن تقبل بمثل هذا الشرط. وفي جميع الأحوال، فإنّ إجراء أنشطة تحقّق إضافية في هذا المرفق المعلن عنه وحده لا يمكن أن يغلق المسألة المتعلقة بالموقع ٢ لأن إيران لم تقدّم أيّ إجابات موضوعية على أسئلة الوكالة ذات الصلة ولم توضح الموقع الحالي لليورانيوم الطبيعي في شكل قرص معدني.

^٤ الفقرتان ٢٧ و ٢٨ من الوثيقة GOV/2021/29.

^٥ الفقرة ١٩ من الوثيقة GOV/2021/15.

^٦ الفقرة ٢ من الوثيقة GOV/INF/2021/13.

^٧ الفقرة ٢٥ من الوثيقة GOV/2021/29.

٦- وأعربت الوكالة، في رسالة إلى إيران مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٢١، عن أسفها لأن الوكالة وإيران لم تُجريا المزيد من المناقشات التقنية منذ الاجتماع المنعقد في فيينا في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١، ولأن الوكالة لم تتلق بعد وثائق داعمة من إيران لإثبات المعلومات المقدّمة من إيران فيما يتعلق بالموقع ٤ خلال ذلك الاجتماع. كما ذكرت الوكالة أنه من المؤسف أنها لم تتلق إجاباتٍ من إيران على الأسئلة الأخرى المتعلقة بالمواقع الأربعة. وطلبت الوكالة أن تقترح إيران مكان وموعد الاجتماع القادم في أقرب وقت ممكن، من أجل التوصل إلى نتيجة تقنية مرضية بشأن هذه المسائل.

٧- وفي رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، قدّمت إيران معلوماتٍ رداً على الأسئلة التي قدّمتها الوكالة إلى إيران خلال المناقشات التقنية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١ فيما يتعلق ببيان إيران المكتوب بشأن الموقع ٤.^٨ وفي الرسالة نفسها، قدّمت إيران أيضاً معلومات تهدف إلى إثبات هذا البيان المكتوب. وتضمنت المعلومات التي قدّمتها إيران إشارةً إلى الأنشطة التي أُجريت في الموقع ٤ في الماضي من قبل منظمة من دولة عضو أخرى. وفي الرسالة نفسها، ذكرت إيران أيضاً أنه "بالنظر إلى عدة اجتماعات واتصالات بشأن هذه المسألة والتوضيحات المقدّمة للوكالة ... من المنتظر بشدة أن تعلن الوكالة أن المسألة قد تمّ حلها وليس ثمة حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر".

٨- وأبلغت الوكالة، في ردها المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢١، إيران بأنها ستحتل المعلومات التي قدّمتها إيران في رسالتها المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، إلى جانب معلومات الضمانات الأخرى ذات الصلة المتاحة للوكالة. وأوضحت الوكالة أنه، وفقاً لممارسات الضمانات المعيارية الخاصة بها، يتمّ التحقق من أيّ معلومات مقدّمة إلى الوكالة من قبل دولة ما بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها، بما في ذلك من خلال تقييم مدى اتساقها مع معلومات الضمانات الأخرى ذات الصلة المتاحة للوكالة. ونظراً لأن المعلومات والوثائق الداعمة التي قدّمتها إيران تشير أيضاً إلى الأنشطة التي قامت بها منظمة من دولة عضو أخرى في إيران، فقد أبلغت الوكالة إيران أن الوكالة ستتواصل مع تلك الدولة العضو لطلب توضيح وتأكيد لهذه الأنشطة. وذكرت الوكالة إيران أيضاً بأن تحليل العينات التي أخذتها الوكالة في الموقع ٤ في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢٠ قد أظهر وجود جسيمات يورانيوم طبيعي بشري المنشأ لم تقدّم إيران بعد تفسيراً لها. وفي ضوء ما سبق، أبلغت الوكالة إيران بأنها ليست في وضع يمكنها من تسوية مسألة الضمانات هذه في هذه المرحلة.

٩- وفي رسالة إلى إيران مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أبلغت الوكالة إيران كذلك بأنها أجرت تقييماً أولياً للمعلومات التي قدّمتها إيران في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١. وتقدّر الوكالة أن جزءاً من المعلومات التي قدّمتها إيران غير متسق مع معلومات الضمانات الأخرى ذات الصلة المتاحة للوكالة، بما في ذلك الصور الساتلية التجارية (انظر القسم دال-٤ أدناه). وزوّدت الوكالة إيران بتفاصيل تقنية عن بعض أوجه عدم الاتساق وطلبت من إيران تفسيراً لذلك. وأشارت الوكالة أيضاً إلى أن إيران لم تقدّم بعد تفسيراً لوجود جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ ولم تُجب بعد عن الأسئلة الأصلية التي وجّهتها الوكالة إلى إيران والتي تعود إلى آب/أغسطس ٢٠١٩.^٩

^٨ الفقرة ١٨ من الوثيقة GOV/2021/29.

^٩ الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/2021/29.

دال- الوضع الراهن

١٠- يلخص هذا القسم الاستنتاجات التي خلصت إليها الوكالة في ما يتصل بأربعة مواقع غير معلنة في إيران واستجابات إيران لطلبات التوضيح التي تقدمت بها الوكالة، وذلك حتى تاريخ إصدار هذا التقرير.

دال-١- الموقع ١

١١- بحسب المعلومات التي أتاحت للوكالة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ادّعي بأن موقعاً في إيران لم يُعلن عنه للوكالة (الموقع ١) قد استُخدم في خزن مواد ومعدات نووية.^{١٠} ومنذ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وما بعده، لاحظت الوكالة، من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية التجارية، وجود أنشطة حفر الأراضي وتصميم المناظر في الموقع.

١٢- وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أجرت الوكالة معاينة تكميلية وأخذت عينات بيئية في الموقع ١. واكتشفت الوكالة وجود العديد من جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ، والتي يشير تكوينها إلى أنه ربما تم إنتاجها من خلال أنشطة تحويل اليورانيوم.^{١١} وأشارت النتائج التحليلية للعينات البيئية التي أخذت في هذا الموقع إلى وجود جسيمات معدّلة نظائرياً،^{١٢} بما في ذلك جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء مع وجود يورانيوم-٢٣٦ يمكن كشفه وجسيمات يورانيوم مستنفد بشكل طفيف.^{١٣} وطلبت الوكالة من إيران، بموجب اتفاق ضمانات إيران وبروتوكولها الإضافي، تقديم توضيحات ومعلومات، والإجابة عن أسئلة تتعلق باستنتاجات الوكالة بشأن وجود هذه الجسيمات.^{١٤} وكان في تقدير الوكالة أن التفسيرات التي قدمتها إيران بشأن وجود هذه الجسيمات لم تكن ذات مصداقية من الناحية التقنية.^{١٥}

١٣- وتقدر الوكالة أن ثمة مؤشرات، مدعومة بنتائج تحليل العينات البيئية، على أن الصهاريج التي تم تخزينها في هذا الموقع كانت تحتوي على مواد و/أو معدات نووية تلوّثت بشدة بمواد نووية. وتقدر الوكالة أيضاً أنه في حين تم تفكيك بعض الصهاريج المخزّنة في الموقع ١، تمت إزالة البعض الآخر من الموقع على حاله في عام ٢٠١٨ ونقله إلى مكان غير معروف. ولم تقدّم إيران أيّ معلومات إضافية عن الموقع ١، أو ذات صلة به، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.^{١٦}

١٠ بيان من نائب المدير العام لشؤون الضمانات أمام مجلس المحافظين في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/OR.1532.

١١ الفقرة ٢٩ من الوثيقة GOV/2019/55.

١٢ حُدّدت هذه الجسيمات نتيجة لإجراء الوكالة المزيد من التحليلات للعينات التي أخذتها في شباط/فبراير ٢٠١٩، والتي أُبلغت بها إيران لأول مرة في رسالة الوكالة الموجهة إلى إيران، المؤرّخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (انظر الحاشية ٥٢، الفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2020/51).

١٣ الحاشية ٥٣، الفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2020/51. وأشارت الوكالة في رسالتها الموجهة إلى إيران بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إلى أن تركيبات هذه الجسيمات المعدّلة نظائرياً هي شبيهة بالجسيمات التي وُجدت في إيران في الماضي، والتي تعود نشأتها إلى مكونات طاردات مركزية مستوردة (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/2008/4).

١٤ الفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2020/51.

١٥ الفقرات ٦-٨ من الوثيقة GOV/2021/15.

١٦ الفقرة ٣٤ من الوثيقة GOV/2020/51.

دال-٢- الموقع ٢

١٤- عثرت الوكالة على مؤشرات في موقع آخر لم تعلن عنه إيران (الموقع ٢) على احتمال وجود يورانيوم طبيعي في إيران بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ في هيئة قرص معدني، مع دلائل على خضوعه للحفر والمعالجة، وقد لا يكون متضمناً في إعلانات إيران.^{١٧} وحددت الوكالة عدداً من الأسئلة المتصلة بهذه المواد النووية المحتملة غير المعلنة والأنشطة المحتملة المتصلة بالمجال النووي، بما في ذلك منشأ هذا القرص ومكان وجود هذه المواد النووية حالياً. وبما أن الموقع ٢ قد خضع لأنشطة تطهير وتسوية مكثفة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤،^{١٨} خلص تقييم الوكالة إلى أنه لا توجد قيمة تحقُّبة في إجراء معاينة تكميلية في هذا الموقع. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩، طلبت الوكالة من إيران تقديم ردود على هذه الأسئلة، عملاً باتفاق ضماناتها وبروتوكولها الإضافي، لكنها لم تتلقَ أي رد.^{١٩}

١٥- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، وكجزء من جهودها الرامية إلى توضيح مسائل الضمانات المتعلقة بالموقع ٢، أجرت الوكالة أيضاً أنشطة تحقق إضافية بموجب اتفاق الضمانات في مرفق معطن في إيران كان قد أُنتج فيه معدن اليورانيوم من قبل. وكان من الغرض من أنشطة التحقق الإضافية المذكورة هو التحقق فيما إذا كان اليورانيوم الطبيعي في شكل قرص معدني الذي حُدد في الموقع ٢ موجوداً في هذا المرفق المعطن عنه.^{٢٠} بيد أن نتيجة أنشطة التحقق هذه لم تكن حاسمة.^{٢١}

١٦- ولم تُجب إيران عن أسئلة الوكالة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩ فيما يتعلق بالمواد النووية المحتملة غير المعلنة والأنشطة المحتملة المتصلة بالمجال النووي في الموقع ٢، بما في ذلك منشأ قرص اليورانيوم المعدني ومكان وجود هذه المواد النووية حالياً.

دال-٣- الموقع ٣

١٧- عثرت الوكالة على مؤشرات في موقع آخر لم تعلن عنه إيران (الموقع ٣) على احتمال استخدام وتخزين مواد نووية و/أو القيام بأنشطة ذات صلة بالمجال النووي، بما في ذلك أنشطة بحث وتطوير متصلة بدورة الوقود النووي.^{٢٢} ولعل هذا الموقع استُخدم لمعالجة وتحويل خام اليورانيوم، بما في ذلك الفلورة في عام ٢٠٠٣. وخضع هذا الموقع أيضاً لتغييرات كبيرة في عام ٢٠٠٤، بما في ذلك تدمير معظم المباني، إلى جانب إزالة صهاريج منه.

١٨- وحددت الوكالة عدداً من الأسئلة المتعلقة بإمكانية وجود مواد نووية غير معلنة وأنشطة ذات صلة بالمجال النووي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، طلبت الوكالة من إيران تقديم ردود، عملاً باتفاق ضماناتها وبروتوكولها

^{١٧} النقطة الأولى، الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2020/30.

^{١٨} الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2004/60.

^{١٩} الفقرتان ٣ و ٥ من الوثيقة GOV/2020/30؛ والفقرتان ٦ و ٢٤ من الوثيقة GOV/2021/29.

^{٢٠} الحاشية ٩، الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2020/30.

^{٢١} الفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2021/15.

^{٢٢} النقطة الثانية، الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2020/30.

الإضافي. ولم تقدّم إيران أي إجابات.^{٢٣} وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، سعت الوكالة إلى الحصول على معاينة تكميلية في الموقع لإجراء أخذ عينات بيئية خاصة بهذا الموقع.

١٩- ومنعت إيران في البداية الوكالة من معاينة الموقع ٣.٤^{٢٤} ولكن بعد الاتفاق بين الوكالة وإيران في آب/أغسطس ٢٠٢٠، نفذت الوكالة معاينة تكميلية في الموقع وأخذت عينات بيئية. وقد أشارت النتائج التحليلية للعينات البيئية التي أخذت في هذا الموقع إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي بشري المنشأ تتطلب تفسيراً من إيران. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، نقلت الوكالة إلى إيران نتائج تحليل هذه العينات وأسئلة الوكالة ذات الصلة.^{٢٥}

٢٠- وتقدر الوكالة أن ثمة مؤشرات، مدعومة بنتائج تحليل العينات البيئية، على أن الصهاريج التي أزيلت من الموقع ٣ كانت موجودة أيضاً في وقت لاحق في الموقع ١. غير أن نتائج تحليل العينة البيئية من الموقع ٣، والتي أبلغت بها إيران، لم تفسر جميع الجسيمات المحددة من خلال النتائج التحليلية للعينات البيئية المأخوذة في الموقع ١.

دال-٤- الموقع ٤

٢١- يتألف موقع آخر لم يُعلن عنه للوكالة (الموقع ٤) من منطقتين متقاربتين حيث وجدت الوكالة مؤشرات على أن إيران كانت تخطط، في عام ٢٠٠٣، لاستخدام وتخزين مواد نووية. وفي إحدى المنطقتين، حيث ربما تم إجراء اختبار في الهواء الطلق لأنظمة المتفجرات التقليدية، وجدت الوكالة مؤشرات تتعلق باختبار التدرع استعداداً لاستخدام أجهزة كاشفات النيوترونات في المنطقة نفسها.^{٢٦} وفي المنطقة الثانية من الموقع ٤، من تموز/يوليه ٢٠١٩ فصاعداً، لاحظت الوكالة عبر الصور الساتلية التجارية، أنشطة تتسق مع الجهود المبذولة لتطهير المنطقة، بما في ذلك هدم المباني.^{٢٧}

٢٢- وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، طرحت الوكالة على إيران عدداً من الأسئلة المتعلقة بهذه المواد النووية المحتملة غير المعلنة والأنشطة المحتملة المتصلة بالمجال النووي وطلبت من إيران تقديم ردود، عملاً باتفاق ضماناتها وبروتوكولها الإضافي. ولم تقدم إيران أي إجابات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، سعت الوكالة إلى الحصول على معاينة تكميلية في الموقع لإجراء أخذ عينات بيئية خاصة بهذا الموقع.^{٢٨}

٢٣- ومنعت إيران في البداية الوكالة من معاينة الموقع ٤.٤^{٢٩} ولكن بعد الاتفاق بين الوكالة وإيران في آب/أغسطس ٢٠٢٠، نفذت الوكالة معاينة تكميلية في الموقع وأخذت عينات بيئية. وقد أشارت النتائج التحليلية للعينات البيئية التي أخذت في هذا الموقع إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي بشري المنشأ تتطلب تفسيراً من

^{٢٣} الفقرتان ٣ و ٥ من الوثيقة GOV/2020/30.

^{٢٤} الفقرة ٥ من الوثيقة GOV/2020/30.

^{٢٥} الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2021/15.

^{٢٦} النقطة الثالثة، الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2020/30؛ النقطة الثالثة، الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2021/15.

^{٢٧} النقطة الثالثة، الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2020/30.

^{٢٨} الفقرتان ٣ و ٥ من الوثيقة GOV/2020/30.

^{٢٩} الفقرة ٥ من الوثيقة GOV/2020/30.

إيران. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، نقلت الوكالة إلى إيران نتائج تحليل هذه العينات وأسئلة الوكالة ذات الصلة.^{٣٠}

٢٤- وكما ذكر أعلاه (الفقرة ٧)، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، قدّمت إيران معلوماتٍ رداً على أسئلة الوكالة بشأن بيان إيران المكتوب فيما يتعلق بالاستخدام التاريخي للموقع ٤، فضلاً عن معلومات تهدف إلى إثبات هذا البيان المكتوب. والتقييم الأولي الذي أجرته الوكالة للمعلومات التي قدّمتها إيران في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، والذي أُبلغت إيران به في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، هو أن ثمة أوجه عدم اتساق بين تلك المعلومات والمعلومات الأخرى ذات الصلة بالضمانات المتاحة للوكالة. وعلى وجه الخصوص، فإنّ تصريح إيران بأنّه "لم يكن ثمة أي نشاط في هذا الموقع [المنطقة الثانية] بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٨" لا يتسق مع المعلومات المتاحة للوكالة، بما في ذلك الصور الساتلية للموقع. وعلاوة على ذلك، تظلُّ الأسئلة الأصلية للوكالة المتعلقة بهذا الموقع دون إجابة. ولم تقدّم إيران بعد، من بين أمور أخرى، تفسيرات لوجود جسيمات يورانيوم طبيعي بشري المنشأ، ومصدر النيوترونات التي كانت ستقوم كاشفات نيوترونات بقياسها.

هاء- ملخص

٢٥- يتعارض قرار إيران بعدم تنفيذ البند المعدّل ٣-١ مع التزاماتها القانونية بموجب الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود معها. وأبلغت إيران، بعد قرارها، الوكالة باستعدادها للعمل مع الوكالة لإيجاد تسوية مقبولة لدى الطرفين لمعالجة مسألة البند المعدّل ٣-١. ويناشد المدير العام إيران أن تفي بجميع التزاماتها القانونية بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها وأن تنفّذ بشكل كامل البند المعدّل ٣-١.

٢٦- ويُعد وجود عدة جسيمات يورانيوم بشري المنشأ في ثلاثة مواقع في إيران لم تعلن للوكالة، فضلاً عن وجود جسيمات معدلة نظائرياً في أحد هذه المواقع، مؤشراً واضحاً على وجود مواد و/أو معدات نووية ملوثة بالمواد النووية في هذه المواقع.

٢٧- وكرر مجلس المحافظين، في قراره المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، القلق الجدي الذي أعرب عنه المدير العام من أن المناقشات "من أجل توضيح أسئلة الوكالة فيما يتعلق باحتمال وجود مواد نووية وأنشطة متصلة بالمجال النووي غير معلنة في إيران لم تحرز أي تقدم". ودعا إيران إلى "التعاون الكامل مع الوكالة وتلبية طلبات الوكالة دون مزيد من التأخير". وبعد مرور أكثر من عام، لم تقدّم إيران بعدّ التفسيرات اللازمة لوجود جسيمات المواد النووية في أي من المواقع الثلاثة (المواقع ١ و٣ و٤) التي أجرت فيها الوكالة معاينات تكميلية. كما لم تُجب إيران عن أسئلة الوكالة فيما يتعلق بالموقع الآخر غير المعلن (الموقع ٢)، ولم تقدّم توضيحاً بشأن الموقع الحالي لليورانيوم الطبيعي في شكل قرص معدني.

٢٨- وما زال المدير العام يشعر بقلق عميق من أنّ مواد نووية قد وُجدت في مواقع غير معلنة في إيران، ومن أنّ الوكالة لا تعلم المواقع الحالية التي توجد فيها هذه المواد النووية. ويشعر المدير العام بقلق متزايد من أنه حتى بعدّ قرابة عامين فإن مسائل الضمانات الموضحة أعلاه فيما يتعلق بالمواقع الأربعة في إيران غير المعلن عنها للوكالة لا تزال دون تسوية.

٢٩- وأشار المدير العام إلى أنه مستعد للسفر إلى إيران للالتقاء بأعضاء الإدارة الجديدة لمناقشة هذه الأمور بهدف تسويتها دون تأخير. ويأمل المدير العام أن تتم معالجة هذه المسائل العاجلة من خلال حوار مباشر وتعاوني ومثمر مع الحكومة الجديدة في جمهورية إيران الإسلامية.

٣٠- ويؤكد المدير العام مجدداً على ضرورة قيام إيران بتوضيح هذه المسائل وحلها بدون مزيد من الإبطاء من خلال تقديم المعلومات والوثائق والأجوبة على أسئلة الوكالة. وإن عدم إحراز تقدم في توضيح التساؤلات التي طرحتها الوكالة بشأن مدى صحة واكتمال إعلانات إيران بموجب الضمانات يؤثر بشكل خطير على قدرة الوكالة على تقديم التوكيد بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

٣١- وسيواصل المدير العام تقديم التقارير إلى مجلس المحافظين حسب الاقتضاء.